

الديمقراطية (١)

أكثريات وأقليات وتشريع

إن حكم الأكثريات ضرورة لازمة لحكم الجماعات . وأنت ترى الأحكام والشرائع مادامت ترجع في إبرامها إلى اجازة عدد من الناس يخضعون لقانون أساسي ، فلا مناص إذن من أن تتقيد الحكومة برأى الأكثرية وتعنوا له . ولقد أيدت المحاكم العليا هذا المبدأ حيناً بعد حين ، وخلال طور بعد طور ، على مدى الانقلابات السياسية ، وأيده المؤلفون في كثير مما أُرزوا من المؤلفات التي تناولت البحث في النظريات السياسية ، كما وضع موضع التنفيذ الفعلي في نظام الحكومات في كثير من دول الأرض . ولا جرم أن حكم الأكثرية الذي يمثل رأى الجماعات له الغلبة حتى الآن في نظام الحكومات الحديثة

أما في القرون الوسطى فإن القول بمبدأ الأكثرية لم يكن أكثر من حيلة لجأ إليها الحكام ليتقوا بها الصراع بين فريقى الشعب كلما بدرت بوادره ، بأن يظهروا للناس من طريق الجلاد الفكرى مقدار ما يترتب على الصراع البدنى فى النتائج . وعلى الضد من ذلك ذهب الديمقراطيون فى الأعصر الحديثة . فأنهم بعدوا عن التجايل على الناس بالآفكار والنظريات ، فأصبح حكم الأكثرية عند بعض المؤلفين عبارة عن «مبدأ عام ثابت له من المسوغات الأدبية والخلقية ما يكسبه مناعة قصوى» - كما يقول هـنـريـج فى كتابه: «نظريات حكم الأكثرية» ويؤيد الاستاذ «مكيفر» هذا الرأى ولكن بأسلوب آخر فيقول أنه - «يجب علينا أن نعتبر أن كل الحكومات التي لا تتجلى في كيانها إرادة الاكثرية صوراً بتراء إذا قيست بأنظمة الحكومات الرشيدة» وهذا الرأى يتضمن ضرورة فكرة أن الإرادة العامة هي لدى الواقع إرادة الاكثرية ، لا إرادة المجموع كله . ويقول مؤلف ثالث هو الاستاذ «هرنشو» فى كتابه - «الديمقراطية فى مفترق الطرق» - «إن عقيدة الرجل الديمقراطي لا بد من أن تحمله على الاعتقاد بأن أكثرية الشعب لا محالة واقعة على الحق يوماً مهما طال عليها عهد الخرق والضلال ، وأنها لا بد من أن تعمل جاهدة يوماً ما على أن تقيم العدل وتضع الحق فى نصابه .» على أن الاستاذ «هرنشو» مسبق بهذا الرأى . فان البابا «إنوسان» الرابع فى (القرن الثالث عشر الميلادى) قد سبقه إلى القول - «بأن استكشاف الحق من طريق الكثرة يكون أهون وأقوم .»

(١) بحث ملخص عن محلة المجمع العلمى الأمريكى للسياسة والاجتماع

ما رأت به من قبل إلا الدواب ، فتسرع إلى أمها وتهيب بها : «أماه ! إن بالطريق بغلا جديداً ما رأيت من قبل له شبيها ، يمشى على رجله الخلفيتين ، رافعا رأسه إلى أعلى . . .» فعند ذلك تقول لها أمها العجوز : «ليس هذا يا ابنتى بغلا بل هو من أبناء آدم ، فان أبصرته فابتعدى عنه ، واختفى عن عينيه ، فانه ليس بالمأمون جانبه .» هذا بعض ما يقال عنك أيها الصديق وأنت بذلك الطريق . ولو كشف عنك الغطاء فأفهمت ما يتحدث به عنك الأرانب فى ججورها والوزغ بين صخورها . إذن لتبسمت ضاحكاً من قولها كما فعل سليمان ، ولأدركت أن مسيرك هذا لا يخلو من عبث وهو وتسلية . ولكن حذار يا صديقى مما قد تلقاه من حشرات فتاكه . فان بالطريق أفاعى وعقارب ، قد فاضت صدورهما حقداً وضغينة ، وهى تعشق الأذى حياً فى الأذى . فان مسك منها ضر ذهبت جهودك كلها عبثاً ، أو تخلقت بالطريق زمناً طويلاً . فامش إذن فى تودة واحتراس ، لعلك تسلم من حممها وسمومها .

والآن قد وصفت لك الطريق إلى القمة فسر فيه على اليمن والبركة . . . بيد أنى لا أريد أن أكتمك أن سالك هذا السبيل قد لا يبلغ من مرامه أو ينال من بغيته إلا قدراً زهيدا . فقد يدركه الأعياء حين يعجز الجسد عن مراد الروح ، وتخور القوى والأمل فى عنفوانه . أو قد تعترضه عقبة كئود أو هوة ليس إلى اجتيازها سبيل . أو قد تناله تلك الحشرات الفتاكه بسوء ، فإذا أصابك هذا - بعضه أو كله - فلا تذهب نفسك حشرات على مالم تبلغ ولم تنل ، وحسبك أنك لم تزل برغم الاخفاق موفور الشرف عزيز الجانب ، لم ترتكب فى سبيل تلك القمة إثماً ولم يدنس لك ثوب . . . والا فهل يؤثر البقاء فى السفح ؟

التحضير للشهادات

فى المنزل

يمكنك أن تحصل على البكالوريا أو الكفاءة أو الابتدائية ، وأن تدرس أى لغة أو تخصص فى الصحافة أو تأليف الروايات أو الرسم فى منزلك ، رسوم التعليم فى غاية المهادنة ومستقبل راق مضمون . أطلب مجانا كتاب طريق النجاح وكتاب كيف تكون كاتباً . فقط ١٠ مليمات طوابع تكاليف البريد (قسيمة مجاوبة فى الخارج) أكتب الى مدارس المراسلات المصرية ١١ شارع سنجر

السرورى فاروق مصر تليفون ٥٠٣٥٩

إن الحكم من طريق الأقلية ليس أكثر من نتيجة منطقية ،
مقدمتها القول بوجوب المساواة الديمقراطية بين كل الناس . ذلك
لأن حكم الأقلية مضمونه أنه ما دام لكل الناس حقوق
معلقة في عنق الحكومة ، فإن « أصواتهم » يجب أن « تعد » لا
أن « توزن » . وهذه النظرية تختلف تمام الاختلاف عما كان يفهم
من معنى الحكومة في العصور الوسطى وفي الدول غير الديمقراطية .
فإن القاعدة في القرون الوسطى كانت تعطى لمجموع الرعايا المتمتعين
بكل الحقوق السياسية حق التصويت العام في المسائل ذات الشأن
التي تتعلق بسلامة الدولة . وهذا يتضمن حقيقة تختلف عن مفهوم
حكم الأقلية كل الاختلاف . فإن (عدد الأصوات) كان يقترن
دائماً بفكرة « الصفة » مقيسة بقيمة الشخص (صاحب الصوت)
ومنزله في المجتمع وكان « مرسيليو » البادوي (نسبة
إلى مدينة بادوا Padua) أقوى من دافع عن هذا الرأي حجة
في العصور الوسطى حتى قال الأستاذ « مكولين » في كتابه « تطور
الفكرة السياسية في الغرب » أن « مرسيليو » لم يفكر في حقيقة
الفردية = Individualism - الحديثة التي تنطوي على فكرة تغلب
الأكثرية ، بل وعى في عقله دائماً فكرة « الشعبية » التي كانت تعطى
« للصفة » من القيمة ما « للعدد » .

أما النظرية الديمقراطية الحديثة فقائمة على فكرة « بننام » في
أن كل إنسان إنما يعمل على الترويج لمصالحه الذاتية ، وأنه عندما
تتفق أكثرية ما على سياسة معينة ، فمن الواجب أن تعتبر هذه
السياسة ممثلة غاية ما تنتهى إليه مصلحة العدد الأعظم من الناس .
والى هذه الغاية ينبغي أن يتجه التشريع . لأنه في ظل هذا النظام
تنكمش تلك الميول الشيطانية التي تحاول أن تغلب مصالح « العدد
الأقل » من أفراد الجمعية على مصالح « الكل الاجتماعي » وتضعف
تأثيرها إلى أدنى حد ممكن .

على أن هذه النظرية كثيراً ما هوجمت ونقدت . فإن
« إدموند بيرك » الخطيب السياسي المعروف ، كثيراً ما تكلم ضد ما سماه
« استبداد الأقلية » فقال : « إن رجحان الأقلية من حيث
العدد لا يتضمن مطلقاً رجحانها من حيث الكفاية أو الميل إلى
الخير ، وحتى لا يتضمن رجحانها من حيث القوة والبطش . والحكمة
من نصيب الأقليات إطلاقاً ، كما أن من نصيبها الاخلاص
والاستقامة تغليبا . في حين أن اليأس والسلطان لا يعوزانها في
أكثر الحالات » وفي هذا تأكيد لقول سير « هنري مين » إذ قضى
بحكم قاطع « في أن عمل الأقليات ، التي كانت في بعض الأحيان

أقليات ضئيلة ، هو الذي كون لانجلترا صيتها القوي وسلطانها
العريض »

ولاحظ الكاتب المعروف « جيمس مارسون » : « أنه في كل
الحالات التي تربط فيها المصالح المشتركة أو الشهوات بين الأقلية
تكون حقوق الأقليات في خطر محقق » وقضى بأن « الدواء الوحيد
هو أن يوسع أفق الحكم وتقسيم الجمعية إلى عدد عظيم من الأحزاب
والفرق التي تمثل كل منها ناحية من نواحي المصلحة ، كي يتعذر
بذلك نشوء ما يسمى (إرادة الأقلية) بحال من الأحوال . ولقد
حاول أحد حكام المديريات في الولايات المتحدة أن يطبق هذه
النظرية ليتقن بذلك شر تحكم الأقلية ، فاتخذ للتمثيل النيابي
قاعدة « الملكية » وقاعدة العدد معا ، ولقد نجحت هذه « الحيلة »
السياسية بعض الشيء في التوفيق بين رغبة البيض في الحكم المطلق
وتمثيل العبيد في مجالس النيابة .

ولكن العقدة الحقيقية لم تحل بهذا وحده . فقد فكر حاكم
آخر هو الحاكم « كانون » المعروف بمؤلفاته القيمة في أن يحمي
الجمعية لا من استبداد الأقلية العددية لا غير ، بل في حمايتها من
استبداد « الأقليات المنظمة » أيضاً . قال كلما كانت المملكة أوسع نطاقاً
وأوفر في النسمات عدداً : وكلما اختلفت حالات الرعية وتناوت
الأغراض والأهوال ، كانت الصعوبة التي تحسها الحكومة في معاملة
رعاياها على مقتضى ما تتطلبه فكرة المساواة الديمقراطية أعظم
وأعقد ، وأصبح من الهين على فريق معين من الجمعية أن يستبد
بفريق آخر ويعبث بمصالحه ويسلبه حقوقه . وعلى هذا ينبغي أن
يقوم أساس التمثيل النيابي على مراعاة « العدد » ومراعاة المصالح .
وسمى الأقلية العددية « الأغلبية المطلقة » وسمى الأقلية
المصلحية « الأغلبية المشتركة » أو بالأحرى (أغلبية التشارك)

على أن لأغلبية التشارك ميزة على الأغلبية المطلقة ، أو بالأحرى
الأقلية العددية ، تنحصر في أنها تقلل من متاعب الحكومات
بالاقلال من عدد الذين يبرمون المشكلات العامة . ولكن لا يخفى
مع هذا أن اختيار الوسيلة التي يجب أن تتبع في تحديد نسبة معينة
للممثل النيابي ، وفي وقاية الحكومة من طغيان المصالح الخاصة ، ثم
وقاية الأقليات في الوقت نفسه ، لمشكلة من أعقد المشاكل التي
تواجهها الجمعيات الديمقراطية في العصر الحديث .

ففي ظل النظام الحاضر في الولايات المتحدة مثلاً ، يقوم
التمثيل النيابي على قاعدة الأقلية العددية . وهذا على ما يظهر من
طبيعة الأشياء أدنى صور الحكم النيابي إلى السهولة ، وأبعدها عن
التعقيد ، بل نقول أنه يلوح في الظاهر أنه أقرب أشكال الحكم

الى حالة يخضع معها التشريع ، ولو خضوعاً نسبياً ، الى الاقليات الصغيرة .

فهل لنا ان نتساءل : هل تحكم الاقليات العالم متسترة بقناع التعبير عن ارادة الاكثريات ؟ وهل الديمقراطية على ما نفهمها من الكتب غيرها لدى التطبيق ؟ وهل لنا أن نتخيل ان « الوهم » هو الذي يسوق الناس الى حيث يريد بهم تفاعل قوى انسانية مسلطة عليهم ؟ وهل لنا مع هذا أن نعتقد ان الاختيار لدى الجماعات أضعف أثراً منه في الافراد ؟ بل نتساءل هل الفردية هي القوة الشاملة التي تحكم في نظام الاشياء الانسانية ؟

ا . م

حول مقال (تين)

نشرنا في العدد الثامن عشر مقالاً عن (تين) بعث به اليانا من حلب السيد صبحي العجيلي . ولم يدر بخلدنا أن شهوة النشر تدفع بأحد شبابنا الى أن يطفئها من منهل غير مشروع ، حتى أرسل اليانا الفاضل عبد الحليم محمد حمودة من ادباء الاسكندرية مقالاً عنوانه (لصوص الأدب) يثبت فيه أن مقال العجيلي منقول برمته عن كتاب الدكتور هيكل (تراجم مصرية وغربية) وقد رجعنا الى هذا الكتاب فوجدنا النقل ظاهراً لا شبهة فيه

فهل يريد هؤلاء السادة أن نطالع كل كتاب ونطلع على كل صحيفة قبل أن ننشر شيئاً في الرسالة ؟! ذلك ما لا يضطلع به الجهد ولا يتسع له الوقت ولا يذكر به الأدب !

قصة الحارس

كان الأديب السيد محمد المدني المعلم بمدرسة الصناعات الزخرفية موفقاً في ملاحظته على ترجمة السيد محمد ناجي الطنطاوي الدمشقي لهذه القصة فقد قال إن المترجم على دقته أخطأ فهم الأصل في كثير من المواضع فجاءت الترجمة شوهاء خاطئة ، مثال ذلك أنه ترجم هذه الفقرة : J'avais placé là, comme garde un ancien gendarme en retraite, un brave homme, violent, sévère sur la consigne, terrible aux braconniers et ne craignant rien

بقوله . « مكثت هناك كالحارس أو كشرطي متقاعد شجاع شديد البأس على باب قلعته، وكنت لا أخاف شيئاً » والصواب : « وهناك أقمت للحراسة جندياً متقاعداً طيب القلب شديد البأس لا يهاب شيئاً، يحرص كل الحرص على فعل ما يؤمر به ، شديد البطش بمن يحاولون الصيد في أرض غيرهم . وترجم Je me suis mal exprimé بقوله (فأقمت عنده باسم مستعار) والصواب (أني أسأت التعبير عن قصدي)

الى تحقيق ما تتطلب الديمقراطية من المساواة . ولكن على الرغم من كل ما يلوح في هذه النظرية من البساطة والغرارة ، فانها غير مطبقة في الواقع . فان اختلاف الولايات التي تتمتع بالحكم التمثيلي من حيث السعة ، كما ان النسبة التمثيلية التي تحتم الظروف ان يجري عليها انتخاب مجالس التشريع ، كلاهما يجعل مناقضة هذه القاعدة والفكاك منها امراً محتوماً . ففي احدى وثلاثين ولاية من الولايات المتحدة تقع على شرائط نيابية تجعل حكم الاكثرية العددية مستحيلاً . خذ مثلاً لذلك جزيرة رود Rhode فانك تجد ان كل مدينة لا يحق لها أن ترسل الا نائباً واحداً ليمثلها في مجلس سناتو الولاية . وعلى هذا تجد ان مدينتين مثل « بروفدنس » وتعدادها ٢٥٠ / ٠٠٠ « وبوتكت » وتعدادها ٦٤ / ٠٠٠ نسمة تهزمها لدى التصويت البرلماني ثلاث قري اذا اتحدت مثل « جرينتش » وتعدادها ٣٦٧ « وفوستر » وتعدادها ٩٠٥ « وشارلستون » وتعدادها ٧٥٩ نسمة . اما في « كوتسكوت » فلكل مدينة ممثلان . وبذلك تجد ان مدائن لا يزيد عددها على ٢٥٠ نسمة تتمتع بنفس النسبة التمثيلية التي تتمتع بها مدنا عظيمة يزيد تعدادها على ١٠٠٠٠٠ نسمة . وفي ولاية « أوهيو » خمسة اقاليم صغيرة تعدادها ٢٨٢ ٦٧ ولها في الوقت نفسه نفس النسبة التمثيلية التي لغيرها من الاقاليم العظمى مثل إقليم « فرنكلين » ولا يقل تعداد النسمات فيه عن ٤٥٩ ٣٥٩ نسمة . ثم تجد ان أربعة عشر أقلما تعداد نسماتها ٢٢٦٢١٢ يمثلها أربعة عشر نائباً ، وأقلما واحداً هو إقليم « كويا هوجا » وتعدادها ١٨٤٢ ٢٠١ وليس له أكثر من سبعة عشر نائباً ، فزيادة نسبة العدد في إقليم « كويا هوجا » تبلغ ستة اضعاف ما في الاربعة عشر أقلما الأولى . ولكن قيمة الاضعاف الستة لا تساوي في تشريع الولايات المتحدة اكثر من ثلاثة نواب والمحصل من هذا كله ان جماعات الريف في الولايات المتحدة تمنح من السلطان في الحكم والتشريع أضعاف ما تستحق عددياً لينتقص المشرع بهذه الوسيلة سلطان الاكثرية في المدائن العظمى . ولا يمكن أن يقال مع مثل هذا النظام ان التشريع هنالك خاضع لارادة الاكثرية العددية . وعلى هذا تجد ان مجالس التشريع في الولايات المتحدة غير خاضعة لالاسميناة الاغلبية المطلقة ، ولالاسميناة « اغلبية التشارك » ، ولكنها على الرغم من ذلك « ناقصة » من ناحية انها لا تجعل رأى الاكثرية راجحاً على الدوام ، وهذا النقص آت من ناحية عدم مجاراتها لمفهوم النظريات الديمقراطية القائمة على تغليب الاكثرية العددية اطلاقاً وبلا حساب ، بل وبلا تقدير لأية نتيجة من النتائج التي تترتب على تغليب الاكثريات تغليبا يؤدي بها الى الاستبداد . على أن كثير من العوامل ذات الاثر في احكام النظام الداخلي في مجالس التشريع ، وفي نظام اللجان ، وفي الدور الذي تلعبه الاحزاب بحيلها المعروفة ، ووسائلها التمردية يفضي حتماً